

NBK Wealth in The News

Private Equity's Liquidity Moment

19 Apr 2026



«الوطني للثروات»... تقارير قيادة الفكر

السيولة في قطاع الملكية الخاصة

الوطني للثروات
تقارير قيادة الفكر

السيولة في قطاع الملكية الخاصة



التنبؤ بالجدول الزمني للتسجيل، واستجابة هيكل، اكتسبت هيكل، الأسواق الخاصة شبه السائلة زخماً كبيراً داخل قطاع إدارة الثروات، حيث تهدف هذه الهياكل إلى الموازنة بين الاختصاص طويل الأمد على الأسواق الخاصة وبين السيولة، وهو ما يوفر مرونة أكبر مقارنة بالصناديق التقليدية المغلقة. بالنسبة لمحفظة الثروات الخاصة لم يعد النجاح يعتمد فقط على اختيار مدير الصندوق وتوقيت العوائد، بل بات يعتمد بشكل متزايد على تخطيط السيولة الذي يتماشى مع الأهداف المالية الأوسع للمستثمر.

إدارة السيولة بشكل مؤسسي: توسع نطاق الوصول، تساهم الهياكل شبه السائلة في تعزيز وصول أصحاب الثروات لهذه الاستثمارات من خلال الموازنة بين التدفق النقدي.

أهمية التخطيط الاستراتيجي: في ظل هذه الظروف، يظل اختيار مدير الاستثمار المتكثف وتخطيط السيولة الاستراتيجي هما مفتاح النجاح في نظام السيولة الجديد.

استراتيجية استثمارية مهيبة للاستفادة من التحول الجاري في سوق الملكية الخاصة. إن التباطؤ الأخير في توزيعات الملكية الخاصة قد يمثل ما هو أكثر من مجرد انقطاع دوري؛ إذ يبدو أن الصناعة تتجه نحو نظام سيولة جديد، يتسم بفترة حياة أطول واعتماد أكبر على مسارات خارج بيئية.

وفي ظل هذا المشهد المتطور، فمن المرجح أن تلعب الأسواق الثانوية، وهيكل الاستثمار التي توفر استمرارية الاستثمارات لفترات أطول دوراً أكثر ديمومة في الحفاظ على مرونة رأس المال عبر محافظ الملكية الخاصة لنا، فإن لحظة السيولة، التي تعيقها الصناعة اليوم لا تعكس مجرد استجابة للظروف السوق المؤقتة، بل تجسد مرحلة نضج شاملة للأسواق الخاصة. يجعل هذا التحول في ديناميكيات سيولة الملكية الخاصة لآلة مهمة للمستثمرين في قطاع الثروات الخاصة. إن التباطؤ الأخير في التوزيعات يسلط الضوء على أن إدارة السيولة أصبحت ركيزة أساسية متزايدة الأهمية عند بناء المحافظ الاستثمارية في الأسواق الخاصة.

أما بالنسبة للمستثمرين ذوي العائدات العالمية العالية والمكاتب العاملة، فأصبح تنظيم وتحرير الالتزامات الرأسمالية عبر مختلف السنوات التأسيس، والاستراتيجيات ونماذج السيولة أسراً حيوياً، خصوصاً مع تراجع القدرة على

محافظهم. لقد ساهم هذا الوضع في تباطؤ أنشطة جمع الأموال واتخاذ قرارات تخصيص أكثر انفتاحية بين المستثمرين. ولأن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على إعادة تدوير رأس المال، فإن بيئات التوزيع الضعيفة تخلق ضغوطاً هيكلية تتطلب حلولاً مبتكرة لتوفير السيولة.

السوق الثانوية للملكية الخاصة

في ظل هذه المعطيات، برزت أسواق الاستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة كآلية محورية لدعم السيولة ضمن هذه الفئة من الأصول. تنتج الصفقات الثانوية للمستثمرين أو نقاشاً لاتهم على الشركات دون الحاجة لإنشغال عمليات الخارج. النهائية للأصول الأساسية، بينما تستخدم المستثمرون المؤسسيون السوق الثانوية لإعادة توازن محافظهم، ولجأ مديرو الصناديق إلى هياكل استثمارية توفر خيارات سيولة للمستثمرين، وتمدد فترة ملكية الأصول ذات الأداء العالي في ظل بيئة خارج متباطئة.

خلق دورة ذاتية التعزيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع. **صحة السيولة في الملكية الخاصة**

لطالما اتسم قطاع الملكية الخاصة بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21 في المئة من إجمالي الأصول المدارة، إلا أن هذا المشهد تغير جذرياً في عام 2022، حيث أدى الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية إلى ضغط معدلات الربحية وارتفاع تكاليف التمويل وزيادة طلبات السوق. نتج عن ذلك انخسار القوة في التقييمات بين المشترين والبائعين، مما أدى إلى تراجع حاد في أنشطة الخارج. ونتيجة لذلك، انخفضت التوزيعات النقدية للمستثمرين إلى حوالي 10 في المئة فقط من إجمالي الأصول المدارة في 2023. ورغم بدء التعافي، فإن النشاط لا يزال دون المستويات التاريخية المعهودة.

قطاع الملكية الخاصة لطالما اتسم بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة

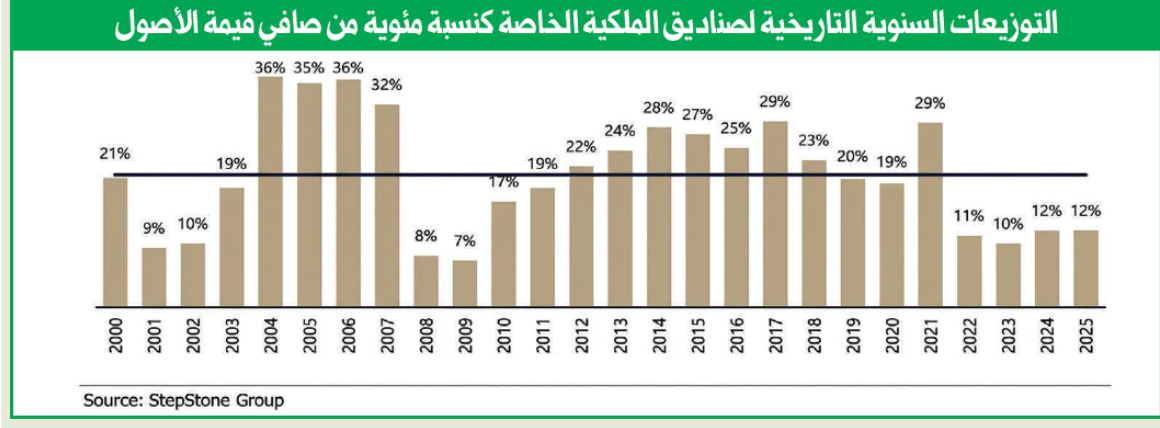
الخلاصة: أهم النقاط

• نضج القطاع: تحولت الملكية الخاصة إلى مكون جوهري في المحافظ الاستثمارية المتنوعة، حيث وصلت الأصول المدارة إلى قرابة 9.8 تريليونات دولار بحلول 2025.

• تحول ديناميكيات السيولة: انخفضت التوزيعات النقدية بشكل حاد مقارنة بالمتوسطات التاريخية مدفوعة بتراجع نشاط الخارج.

• الحاجة الملحة للسيولة: نتيجة لانخفاض التوزيعات، تلقى المستثمرون تدفقات نقدية من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة أقل من المتوقع، مما حدّ من قدرتهم على إعادة ضخ الأموال في صناديق جديدة، وبالأخص مع استمرار طلبات سحب رأس المال. وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يجاوزون نسبة التعرض المحددة لفئة الملكية الخاصة في

على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على حركة التداول اليومي بل على أحداث الخارج؛ مثل الطروحات العامة الأولية (IPOs)، البيع الاستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق تاريخياً. سمحت أسواق الخارج المستقرة للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتزامن مع ذلك، جمع أموال لصناديق جديدة، مما



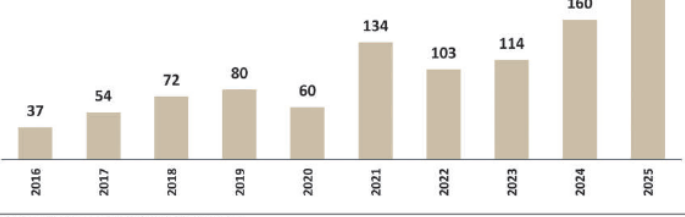
الأسواق الثانوية تمنح المشترين القدرة على الوصول لأصول أكثر نضجاً تتميز بوضوح أكبر في التدفقات النقدية ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالتزامات السوق الأولية التقليدية



«الوطني للثروات»: تريليونات تحت الإدارة تعكس نضوج القطاع

تحولات السيولة تعيد رسم خريطة الملكية الخاصة عالمياً

القيمة السنوية للمعاملات في السوق الثانوية للملكية الخاصة (مليار دولار أمريكي)



Source: Pitchbook 2016-2024, Jefferies 2025

وأضافت أن نجاح إدارة محافظ الثروات الخاصة لم يعد يعتمد فقط على اختيار مدير الصندوق وتوقعات العوائد، بل بات يرتكز بشكل متزايد على تخطيط السيولة بما يتماشى مع الأهداف المالية الأشمل للمستثمرين.

التنوّج بجداول السيولة. وأشارت إلى أن الهياكل شبه المسالمة اكتسبت زخماً متزايداً، إذ تهدف إلى الموازنة بين الإنكشاف الطويل الأمد والبيات الانتخاب والاسترداد الدوري، ما يوفر مرونة أكبر مقارنة بالصاديق المغلفة التقليدية.

لمستثمري الثروات الخاصة، إذ أصبحت إدارة السيولة ركيزة أساسية في بناء المحافظ الاستثمارية. وأضافت أن تنظيم ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالتزامات السوق التأسيس، والاستراتيجيات المختلفة أصبح أمراً حيوياً، خصوصاً مع تراجع القدرة على

أهم النقاط

- نضوج القطاع تحولت الملكية الخاصة إلى مكون جوهري في المحافظ الاستثمارية مع وصول الأصول المدارة إلى نحو 9.8 تريليونات دولار في 2025.
- تحول السيولة: تراجعت التوزيعات النقدية بشكل ملحوظ نتيجة انخفاض نشاط التخارج.
- تباطؤ التوزيعات: أدى ضعف لتوزيعات مع استمرار طلبات رأس المال إلى ضغوط سيولة لدى المستثمرين.
- أدوات جديدة: أصبحت الأسواق الثانوية وهيكل الاستثمارية أدوات أساسية لإدارة السيولة.
- توسيع الوصول: تعزز الهياكل شبه المسالمة وصول المستثمرين مع تحقيق توازن بين العوائد والسيولة.
- لتخطيط الاستراتيجي: يظل تخطيط السيولة الاستراتيجي واختيار المدير المناسب مفتاح لنجاح في «نظام السيولة الجديد».



■ أصول تقارب 10 تريليونات تعزز دور الملكية الخاصة عالمياً

التوزيعات بخلق ضغطاً هيكلية تتطلب حلولاً مبتكرة لتوفير السيولة.

السوق الثانوي للملكية الخاصة

وأوضحت أن أسواق الاستثمارات الثانوية برزت كآلية محورية لدعم السيولة، إذ نتيج للمستثمرين نقل حصصهم الحالية في الصناديق، أو انكشافاتهم على الشركات، دون انتظار التخارج النهائي للأصول. وأشارت إلى أن المستثمرين المؤسسيين يستخدمون السوق الثانوي لإعادة توازن محافظهم، فيما لجأ مديرو الصناديق إلى هياكل استثمارية توفر خيارات سيولة وتمدد فترة ملكية الأصول ذات الأبناء المرتفع.

وأضافت أن هذه الأسواق تمنح المشترين إمكانية الوصول إلى أصول أكثر نضجاً، تتميز بوضوح أكبر في التدفقات النقدية ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالتزامات السوق الأولية التقليدية. مؤكدة أن الأسواق الثانوية تطورت لتصبح حلاً للسيولة واستراتيجية استثمارية في آن واحد.

نظام السيولة الجديد

وأشارت الشركة إلى أن التطور الأخير في التوزيعات قد يعكس تحولاً هيكلياً نحو «نظام سيولة جديد» يقسم بفترات حيازة أطول واعتماد أكبر على مسارات تخارج بديلة. وأضافت أنه في ظل هذا المشهد، من المرجح أن تطلب الأسواق الثانوية وهيكل الاستثمارية واستراتيجيات التمويل البديلة دوراً أكثر بيمومة في الحفاظ على مرونة رأس المال. وأكدت أن هذه المرحلة تمثل نضجاً شاملاً للأسواق الخاصة وليس مجرد استجابة مؤقتة لظروف السوق.

وأفادت بأن هذا التحول يجعل دالات مهمة



تاريخياً بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة. إلا أن هذا المشهد تغير بشكل جذري في عام 2022 وبيّنت أن الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية ضغط على مكورات الربحية. ورفع تكاليف التمويل، وزاد من تقلبات السوق، ما أدى إلى اتساع الفجوة في التقييمات بين المشترين والبائعين. وبالتالي تراجع حاد في أنشطة التخارج. وأضافت أن التوزيعات النقدية للمستثمرين انخفضت إلى نحو 10% فقط من إجمالي الأصول المدارة في عام 2022. ورغم بدء التعافي، لا يزال النشاط دون مستوياته التاريخية.

الحاجة الملحة للسيولة

وأفادت الشركة بأن انخفاض التوزيعات أدى إلى تلقي المستثمرين تدفقات تقنية أقل من المتوقع من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة. ما حدّ من قدرتهم على إعادة ضخ الأموال في صناديق جديدة. وأشارت إلى أنه مع استمرار طلبات سحب رأس المال، وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يتجاوزون نسب التعرض المحددة لهذه الفئة ضمن محافظهم.

وأضافت أن هذا الوضع ساهم في تباطؤ أنشطة جمع الأموال، ودفع المستثمرين إلى تبني قرارات تخصيص أكثر انتقائية. لافتة إلى أن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على «إعادة تدوير رأس المال»، وأن ضعف

أفادت شركة الوطني للثروات، في تقرير ضمن سلسلة «قيادة الفكر»، بأن الملكية الخاصة شهدت تحولاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لشريحة واسعة من المستثمرين، بمن فيهم الأفراد ذوو الملاحة المالية العالية وعلى مدار العقود الماضية، شكّلت العوائد الجذابة، ومزايا التنوع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة، المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام. وأضافت أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والانداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً في مجال الملكية الخاصة نحو 9.8 تريليونات دولار في عام 2025.

نموذج السيولة

وأوضحت الشركة أن التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على عكس الأسهم العامة لا تعتمد على حركة التداول اليومي، بل على أحداث التخارج، مثل الطروحات العامة الأولية، أو البيع الاستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق. وأشارت إلى أن أسواق التخارج المستقرة سمحت تاريخياً للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتالي جمع أموال لصناديق جديدة، ما خلق دورة ذاتية التعزيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع.

صدمة السيولة

وأشارت إلى أن قطاع الملكية الخاصة اتسم

القطاع شهد تحولاً ملحوظاً بالسنوات الأخيرة.. وأصبح عنصراً محورياً بالمحافظ الاستثمارية

«الوطني للثروات»: 9,8 تريليونات دولار الأصول المدارة عالمياً بالملكية الخاصة

الضوء على أن إدارة السيولة أصبحت ركيزة أساسية متزايدة الأهمية عند بناء المحافظ الاستثمارية في المحافظ الخاصة. بحلول عام 2025، تحول ديناميكيات السيولة: انخفضت التوزيعات النقدية بشكل حاد مقارنة بالمؤسسات التاريخية، مدفوعة بتراجع نشاط التخارج. ● تباطؤ التوزيعات: أدى بدء التوزيعات مع استمرار طلبات رؤوس الأموال التي حالة من الإفراط في التخصيص، مما زاد من حاجة المستثمرين الماسة للسيولة. ● أدوات هيكلية جديدة: أصبحت الأسواق الثانوية أدوات الاستثمارية وعادة ما تستخدمها المستثمرون حالياً لإدارة السيولة بشكل مؤسسي. ● توسيع نطاق الوصول: في تعزيز وصول أصحاب الفوائد لهذه الاستثمارات، من خلال الموازنة بين العوائد طويلة الأجل واحتياجات التدفق النقدي. ● أهمية التخطيط الاستراتيجي: في ظل هذه الظروف، يمثل اختيار مدير الاستثمار المتكمن وتخطيط السيولة الاستراتيجي هما المفتاح للنجاح في «نظام السيولة الجديد».



لاطلاع على بيان إخلاء المسؤولية



أكثر على مسارات تخارج بديلة. وفي ظل هذا المشهد المتطور، من المرجح أن تلعب الأسواق الثانوية، وهيكل الاستثمار التي توفر استمرارية الاستثمارات لفترات أطول، واستراتيجيات التسييل الدورية مما يوفر مرونة أكبر مقارنة بالصناديق التقليدية المغلقة». بالنسبة لحفظ الثروات الخاصة، لم يعد النجاح يعتمد فقط على اختيار مدير الصندوق وتوقعات العوائد، بل بات يعتمد ويشكل متزايداً على تخطيط السيولة الذي يتماشى مع الأهداف المالية الأوسع للمستثمر. الخاصة

أما بالنسبة للمستثمرين فإن الأسواق الثانوية تمنحهم القدرة على الوصول إلى أصول أكثر تنوعاً تتميز بوضوح أكبر في التدفقات النقدية ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالتزامات السوق الأولية التقليدية. ومع تكيف الأسواق الخاصة مع بيئة التوزيعات الجديدة، تطورت الأسواق «الثانوية» لتصبح حلاً للسيولة واستراتيجية استثمارية مهيأة للاستفادة من التحول الجاري في سوق الملكية الخاصة.

نظام السيولة الجديد

وقال التقرير إن التباطؤ الأخير في توزيعات الملكية الخاصة قد يمثل ما هو أكثر من مجرد انقطاع دوري، إذ يبدو أن الصناعة تتجه نحو «نظام سيولة جديد» يتسم بفترة حياة أطول واعتماد

مبتكرة لتوفير السيولة. السوق الثانوية للملكية الخاصة في ظل هذه المعطيات، برزت أسواق الاستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة كخيار حيوي لدعم السيولة ضمن هذه الفئة من الأصول. تتيح الصفقات الثانوية للمستثمرين نقل حصصهم الحالية في الصناديق أو اكتشافاتهم على الشركات دون الحاجة لانتظار عمليات التخارج النهائية للأصول الأساسية. بينما يستخدم المستثمرون المؤسسيون السوق الثانوية لإعادة توازن محافظهم، ولجأ مدير الصناديق إلى هياكل استثمارية توفر خيارات سيولة للمستثمرين وتمدد فترة ملكية الأصول ذات الأداء العالي في ظل بيئة تخارج متباطئة.

وأوضح أنه نتيجة لانخفاض التوزيعات، تلقى المستثمرون تدفقات نقدية من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة أقل من المتوقع، مما حد من قدرتهم على إعادة ضخ الأموال في صناديق جديدة. وبالأقتران مع استمرار طلبات سحب رأس المال وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يتجاوزون نسبة التعرض المحددة لفئة الملكية الخاصة في محافظهم. وساهم هذا الوضع في تباطؤ أنشطة جمع الأموال واتخاذ قرارات استثمارية، ولأن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على «إعادة تدوير رأس المال»، فإن بيئات التوزيع الضعيفة تخلق ضغوطاً هيكلية تتطلب حلولاً

ذكرت مجموعة الوطني للثروات، ضمن تقريرها قيادة الفكر، أن الملكية الخاصة شهدت تحولاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لعدد كبير من المستثمرين بين فئهم الأفراد ذوو الملاءمة المالية العالية. فعلى مدار العقدين الماضيين، كانت العوائد الجاذبة، ومزايا التنوع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة، هي المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام. ولفت التقرير إلى أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والأداء القوي لإسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً نحو 9,8 تريليونات دولار في 2025.

نموذج السيولة

وأشار تقرير «الوطني للثروات» إلى أنه على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على حركة التداول

اعتبرت أن «لحظة السيولة» تجسد مرحلة نضوج شاملة للأسواق

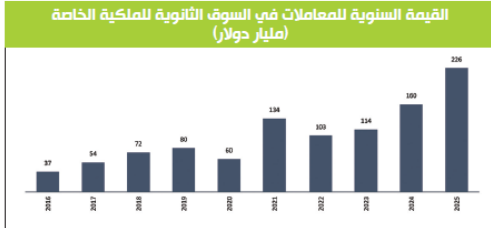
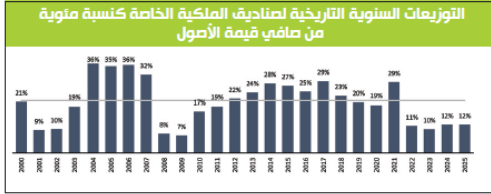
«الوطني للثروات»: 9.8 تريليون دولار ملكية خاصة مداراة عالمياً... 2025



التدفقات النقدية تعتمد على الطروحات الأولية أو البيع الإستراتيجي أو صفقات الصناديق

«الأسواق الثانوية» باتت حلًا للسيولة والاستفادة من تحول سوق الملكية الخاصة

هياكل الأسواق الخاصة شبه السائلة تكتسب زخماً بإدارة الثروات



أشارت «الوطني للثروات» في أحدث تقارير سلسلة قيادة الفكر، إلى أن الملكية الخاصة شهدت تحولاً ملحوظاً السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لعدد كبير من المستثمرين بما فيهم الأفراد ذوو الملاءمة المالية العالية وأوضحت في تقريرها أنه على مدار العامين الماضيين كانت العوائد الجاذبة، ومزانا قيمة تشغيلة بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة هي المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام، مبيئة أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والانداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً في مجال الملكية الخاصة نحو 9.8 تريليون دولار 2025.

ويلاحظ التقرير أنه على عكس الأسهم العامة لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على حركة التداول اليومي، بل على أحداث التخارج؛ مثل الطروحات العامة الأولية «IPOs» أو البيع الإستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق، وتاريخياً، سمحت أسواق التخارج المستقرة للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتزامن مع ذلك، جمع أموالاً لصناديق جديدة، ما خلق دورة ذاتية التحيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع.

صدمة السيولة

ويشير التقرير إلى أن قطاع الملكية الخاصة، لطالما اتسم بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة، إلا أن هذا المشهد تغير جذرياً 2022؛ حيث أدى الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية إلى ارتفاع تكاليف التمويل وزيادة تقلبات السوق، ونتج عن ذلك اتساع الفجوة في التقييمات بين المشترين والبائعين، ما أدى إلى تراجع حاد في أنشطة التخارج، انخفضت التوزيعات النقدية للمستثمرين إلى نحو 10% فقط من إجمالي الأصول المدارة 2023، ورغم بدء التعافي، إلا أن النشاط لا يزال دون المستويات التاريخية المعهودة.

حاجه السيولة

ورأى التقرير أنه نتيجة لانخفاض التوزيعات تلقى المستثمرون تدفقات نقدية من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة أقل من المتوقع، ما حدّ قدرتهم على إعادة ضخ

إستراتيجيات التسييل العديدة دوراً أكثر ديمومة في الحفاظ على مرونة رأس المال عبر لحظة الملكية الخاصة، لذا، فإن لحظة السيولة التي تعيشها الصناعة اليوم لا تعكس مجرد استجابة لظروف السوق المؤقتة، بل تجسد مرحلة نضوج شاملة للأسواق الخاصة.

وأضاف أن هذا التحول في ديناميكيات سيولة الملكية الخاصة يحمل دلالات مهمة للمستثمرين في قطاع الثروات الخاصة، إذ إن التباطؤ الأخير في التوزيعات يسلط الضوء على أن إدارة السيولة أصبحت ركيزة أساسية متزايدة الأهمية عند بناء المحافظ الاستثمارية في الأسواق الخاصة.

وذكر أنه بالنسبة للمستثمرين ذوي الملاءمة المالية العالية والمكاتب العائلية، أصبح تنظيم وثيرة الالتزامات الرأسمالية عبر مختلف «سنوات التأسيس» والإستراتيجيات وتصانج السيولة أمراً حيوياً، خصوصاً مع تراجع القدرة على التخنيو بالجدال الرهنسي للتسييل، واستجابة لذلك، اكتسبت «هياكل الأسواق الخاصة شبه السائلة» زخماً كبيراً داخل قطاع إدارة الثروات، حيث تهدف هذه الهياكل إلى الموازنة بين الاكتشاف طويل الأمد على الأسواق الخاصة وبين البات الاكتتاب والإسترداد الدورية، ما يوفر مرونة أكبر مقارنة بالصناديق التقليدية المغلقة.

وبالنسبة لمحفظة الثروات الخاصة، أفاد التقرير أنه لم يعد التخارج يعتمد فقط على اختيار مدير الصندوق، وتوقعات العوائد، بل بات يعتمد ويشكل متزاد على تخطيط السيولة الذي يتماشى مع الأهداف المالية الأوسع للمستثمر.

هذه العليات برزت أسواق الإستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة كآلية محورية لدعم السيولة ضمن هذه الفئة من الأصول تتيح الصفقات الثانوية للمستثمرين نقل حصصهم الحالية في الصناديق أو اكتشافاتهم على الشركات دون الحاجة لتخاطر عمليات التخارج النهائية للأصول الأساسية، بينما يستخدم المستثمرون المؤسسون السوق الثانوي لإعادة توازن محافظهم، ولجاء مدير الصناديق إلى هياكل استثمارية توفر خيارات سيولة للمستثمرين وتعد فترة ملكية الأصول ذات الأناء العالي في ظل بيئة تخارج متباطئة.

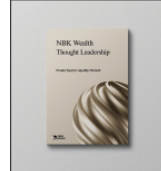
أما بالنسبة للمشتريين، فإن الأسوق الثانوية تمنحهم القدرة على الوصول إلى أصول أكثر نخباً تخمين بوضوح أكبر في التدفقات النقدية ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالترادات السوق الأولية التقليدية، ومع تكيف الأسواق الخاصة مع بيئة التوزيعات الجديدة، تطورت «الأسواق الثانوية» لتصبح حللاً للسيولة وإستراتيجية استثمارية مهيأة للاستفادة من التحول الجاري في سوق الملكية الخاصة.

النظام الجديد

كما أشار التقرير إلى أن التباطؤ الأخير في توزيعات الملكية الخاصة قد يعقل ما هو أكثر من مجرد انقطاع زوري؛ إذ يبدو أن «صناعة نتجه نحو» نظام سيولة جديد» يتم بقرات حيازة أطول واعتماد أكبر على مسارات تخارج بديلة. ورجح تقرير «الوطني للثروات» في ظل هذا المشهد المحطون، أن تلعب الأسواق الثانوية وهياكل الاستثمار التي توفر إستراتيجية الاستثمارات لغترات أطول.

تخصيص أكثر انتقائية بين المستثمرين ولأن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على «إعادة تدوير رأس المال»، فإن بيئات التوزيع الضعيفة تخلق ضغوطاً هيكلية تتطلب تحولاً مبتكرة لتوفير السيولة واعتبر التقرير أنه في ظل

الأسواق في صنایق جديدة وبتأثيرات مع استمرار طلبات سحب رأس المال وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يتجاوزون نسبة التعرض المحددة لفئة الملكية الخاصة في محافظهم، ما ساهم في تباطؤ أنشطة جمع الأموال والتخارج قرارات



6 خلاصات

- 1 - نضوج القطاع: تحولت الملكية الخاصة إلى مكون جوهري في المحافظ الاستثمارية المتنوعة.
- 2 - تحول ديناميكيات السيولة: انخفضت التوزيعات النقدية بشكل حاد مقارنة بالتوسطات التاريخية، مدفوعة بتراجع نشاط التخارج.
- 3 - تباطؤ التوزيعات: أدى بطء التوزيعات مع استمرار طلبات رؤوس الأموال للإفراط في التخصيص، ما زاد من حاجة المستثمرين الخاصة للسيولة.
- 4 - أدوات هيكلية جديدة: أصبحت الأسواق الثانوية وأدوات الإستراتيجية بديلة ركائز أساسية يستخدمها المستثمرون لإدارة السيولة مؤسسياً.
- 5 - توسيع نطاق الوصول: تساهم الهياكل شبه السائلة في تعزيز وصول أصحاب الثروات لهذه الإستثمارات، من خلال الموازنة بين العوائد طويلة الأجل واحتياجات التدفق النقدي.
- 6 - أهمية التخطيط الإستراتيجي: في ظل هذه الظروف، يظل اختيار مدير الإستثمار الممكن وتخطيط السيولة الإستباقي المفتاح للنجاح في «نظام السيولة الجديد».

الوطني للثروات
تقارير قيادة الفكر
السيولة في قطاع الملكية الخاصة



بيان إخلاء المسؤولية

تم الحصول على المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير أو استخلاصها من مصادر تعتقد شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك.ع ("NBKW") أنها موثوقة دون التحقق بشكل مستقل من دقتها أو اكتمالها. وبتعمد هذا التقرير دقيقة وكاملة. ومع ذلك، لا تقدم الشركة أي تعهدات أو ضمانات، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بدقة أو اكتمال المحتوى.

استثماراتها تشكل عنصراً محورياً للأفراد ذوي الملاحة لمزاياها وعوائدها الجذابة "الوطني للثروات": 9,8 تريليون دولار ... الأصول المدارة عالمياً في "الملكية الخاصة"

جديدة، وبلافتان مع استمرار طلبات سحب رأس المال وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يتجاوزون نسبة التعرض الممددة لقطاع الملكية الخاصة في محافظهم. لقد ساهم هذا الوضع في تباطؤ أنشطة جمع الأموال واتخاذ قرارات تخصيص أكثر انتقائية بين المستثمرين. ولأن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على "إعادة تدوير رأس المال"، فإن بيئات التوزيع الضعيفة تخلف ضغطاً هيكلية تتطلب طولاً مبتكرة لتوفير السيولة.

السوق الثانوية للملكية الخاصة

في ظل هذه المعطيات، برزت أسواق الاستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة كإلية عملية في الصناديق أو اكتشافهم على الشركات دون الحاجة لانتظار عمليات الترخيص النهائية للأصول الأساسية. بينما يستخدم المستثمرون المهوسون السوق الثانوي لإعادة توازن محافظهم، ولجأ مديرو الصناديق إلى هيكلة استثمارية توفر خيارات سيولة للمستثمرين وتمدد فترة ملكية الأصول ذات الأداء العالي في ظل بيئة تخارج متباطئة. أما بالنسبة للمستثمرين، فإن الأسواق الثانوية تمنحهم القدرة على الوصول إلى أصول أكثر نضجاً تتميز بوضوح أكبر في التدفقات النقدية ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالتزامات السوق الأولية التقليدية. ومع تكيف الأسواق الخاصة مع بيئة لتوزيعات جديدة، تطورت الأسواق "الثانوية" لتصبح حلاً للسيولة واستراتيجية استثمارية مهيأة للاستفادة من التحول الجاري في سوق الملكية الخاصة. قال التقرير إن التباطؤ الأخير في توزيعات الملكية الخاصة قد يمثل ما هو أكثر من مجرد انقطاع دوري، إذ يبدو أن الصناعة تتجه نحو "نظام سيولة جديد" يتسم بفترة حياة أطول واعتماد أكبر على مسارات تخارج جديدة. وفي ظل هذا المشهد المتطور، من المرجح أن تلعب الأسواق الثانوية، وهيكل الاستثمار التي توفر استثمارية الاستثمارات لفترة أطول، واستراتيجيات التسييل البديلة دوراً أكثر ديمومة في الحفاظ على مرونة رأس المال عبر محافظ الملكية الخاصة. لذا، فإن لحظة السيولة التي تعيشها الصناعة اليوم لا تعكس مجرد استجابة لظروف السوق المؤقتة، بل تجسد مرحلة نضوج شاملة للأسواق الخاصة.



رصد تقرير الوطني للثروات الذي يصدر ضمن سلسلة تقارير قيادة الفكر التحول الملحوظ لدى شهدته الملكية الخاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المهنية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لعدد كبير من المستثمرين بمن فيهم الأفراد ذوي الملاحة المالية العالية. فلى مدار العقدين الماضيين، كانت الموائد الجذابة، ومزايا التنوع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة، هي المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والآداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً في مجال الملكية الخاصة نحو 9,8 تريليون دولار في العام 2025.

السيولة في الملكية الخاصة

على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة في الحركة التداول اليومي، بل على أحداث التخارج، مثل الطروحات العامة الأولية (IPOs)، أو البيع الاستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق. تاريخياً، سمحت أسواق التخارج المستقرة للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتالي مع ذلك، جمع أموال لصناديق جديدة، مما خلق دورة ذاتية التعزيز من تحقق ربح الأموال ودعمت نمو القطاع. ولطالما اتسم قطاع الملكية الخاصة بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 2% من إجمالي الأصول المدارة. إلا أن هذا المشهد تغير جذرياً في عام 2022، حيث أدى الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية إلى ضغط مكورات الربحية وارتفاع تكاليف التمويل وزيادة تقلبات السوق. نتج عن ذلك اتساع الفجوة في التقييمات بين المشترين والبائعين، مما أدى إلى تراجع حاد في أنشطة التخارج. ونتيجة لذلك، تخفضت التوزيعات النقدية للمستثمرين إلى حوالي 10% فقط من إجمالي الأصول المدارة في عام 2023. ورغم بدء التعافي، إلا أن النشاط لا يزال دون المستويات التاريخية المعمودة. ونتيجة انخفاض التوزيعات، تلقى المستثمرون تدفقات نقدية من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة أقل من المتوقع، مما حدّ من قدرتهم على إعادة ضخ الأموال في صناديق

NBK Wealth Thought Leadership

Private equity's liquidity moment

KUWAIT: Private equity has evolved from a niche institutional strategy into a core allocation for most investors. Over the past two decades, attractive returns, diversification benefits and access to operational value creation beyond public markets have driven sustained investor demand. Post the Global Financial Crisis, low-interest rates and strong equity market performance accelerated the growth of Private Equity and as of 2025, global private equity assets under management reached approximately \$9.8 trillion.

Private equity liquidity model

Unlike public equities, private equity cash flows depend not on trading activity but on exit events such as initial public offerings (IPOs), strategic sales, or sponsor-to-sponsor transactions. Historically, stable exit markets enabled funds to distribute capital while simultaneously raising successor vehicles, creating a self-reinforcing cycle of capital that supported industry growth.

Private equity liquidity shock

The private equity industry has historically distributed 21 percent of AUM annually on average. This dynamic changed materially in 2022. Rapid global interest rate increases compressed valuation multiples and raised financing costs and market volatility. This resulted in widening valuation gap between buyers and sellers and exit activity declined sharply. Industry distributions fell to approximately 10 percent of AUM in 2023, activity has started to recover but remains below historical norms.

Implications – need for liquidity

Due to the reduced distributions, investors received less capital than expected, limiting their ability to recommit to new funds. Combined with ongoing capital calls many investors became over allocated to the asset class. This has contributed to slower fundraising activity and more selective allocation decisions among investors. Because the private equity model depends on continuous capital recycling, weaker distribution environments create structural pressure on both investors and fund managers to improve portfolio flexibility and restore cash flow generation.



Private equity secondaries

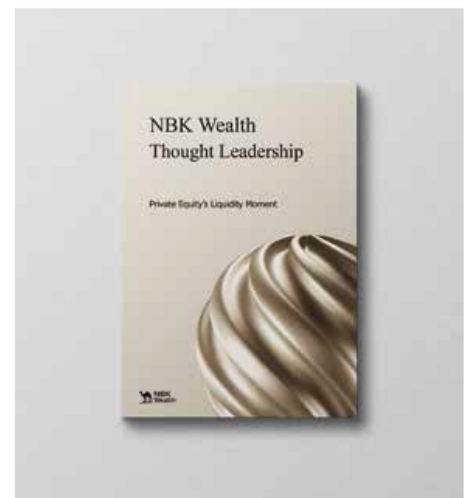
Against this backdrop, the private equity secondaries market has emerged as a key mechanism supporting liquidity within the asset class. Secondary transactions allow investors to transfer existing fund interests or company exposures without requiring underlying exits. Institutional investors utilize secondaries to rebalance allocations, while fund managers employ continuation vehicles to provide liquidity options to investors and extend ownership of high-performing assets in a slower exit environment. For buyers, secondaries offer access to more mature assets with greater cash flow visibility and shorter duration risk compared with traditional primary market commitments. As private markets adjust to a new distribution environment, secondaries have evolved as a liquidity solution and an investment strategy positioned to benefit from the private equity market's ongoing transition.

New private equity liquidity regime

The recent slowdown in private equity distributions may represent more than a cyclical interruption and the industry may be transitioning toward a new liquidity regime shaped by longer holding periods and greater reliance on alternative exit pathways.

Within this evolving landscape, secondary markets, continuation vehicles and alternative realization strategies are likely to play a more permanent role in maintaining capital mobility across private equity portfolios. The industry's "liquidity moment" therefore reflects not only a response to recent market conditions, but a broader maturation of private markets. The shift in private equity liquidity dynamics carries important implications for private wealth investors. The recent slowdown in distributions highlights that liquidity management is becoming an increasingly central consideration in private market portfolio construction.

For high-net-worth investors and family offices, pacing commitments across vintages, strategies and liquidity profiles is increasingly important as realization timelines have become less predictable. In response, semi-liquid private market structures have gained trac-



tion within the wealth segment. These structures aim to balance long-term private market exposure with periodic subscription and redemption mechanisms, offering greater flexibility compared with traditional closed-end funds. For private wealth portfolios, success increasingly depends not only on manager selection and return expectations, but also on liquidity planning aligned with investors' broader financial objectives.

Key Takeaways

- Private equity has matured into a core component of diversified portfolios, with AUM of ~\$9.8 trillion as of 2025.
- Liquidity dynamics have shifted. Distributions have fallen sharply from historical averages, driven by reduced exit activity.
- Slower Distributions combined with ongoing capital calls have resulted in over allocations, highlighting investors' need for liquidity.
- Secondaries and continuation vehicles are now structural tools for investors to manage liquidity.
- Semi-liquid structures expand wealth access complementing secondaries while balancing long-term exposure with portfolio cash flow needs.
- Strategic portfolio planning is critical and in this "liquidity moment", success depends on manager selection as well as liquidity planning.

Industry shifts to new liquidity regime

NBK Wealth: Private equity's liquidity moment

Private equity has evolved from a niche institutional strategy into a core allocation for most investors. Over the past two decades, attractive returns, diversification benefits and access to operational value creation beyond public markets have driven sustained investor demand.

Post the Global Financial Crisis, low-interest rates and strong equity market performance accelerated the growth of Private Equity and as of 2025, global private equity assets under management reached approximately \$9.8 trillion.

The Private Equity Liquidity Model
Unlike public equities, private equity cash flows depend not on trading activity but on exit events such as initial public offerings (IPOs), strategic sales, or sponsor-to-sponsor transactions. Historically, stable exit markets enabled funds to distribute capital while simultaneously raising successor vehicles, creating a self-reinforcing cycle of capital that supported industry growth.

The Private Equity Liquidity Shock
The private equity industry has historically distributed 21% of AUM annually on average. This dynamic changed materially in 2022. Rapid global interest rate increases compressed valuation multiples and raised financing costs and market volatility. This resulted in widening valuation gap between buyers and sellers and exit activity declined sharply. Industry distributions fell to approximately 10% of AUM in 2023, activity has started to recover but remains below historical norms.

Implications – Need for Liquidity
Due to the reduced distributions, investors received less capital than expected, limiting their ability to recommit to new funds. Combined with ongoing capital calls many investors became overallocated to the asset class. This has contributed to slower fundraising activity and more selective allocation decisions among investors. Because the private equity model depends on continuous capital recycling, weaker distribution environments create structural pressure on both investors and fund managers to improve portfolio flexibility and restore cash flow generation.

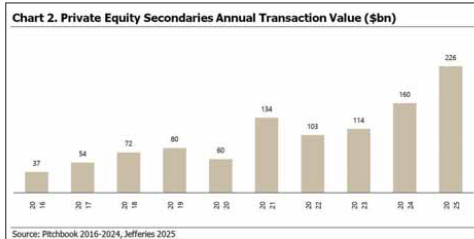
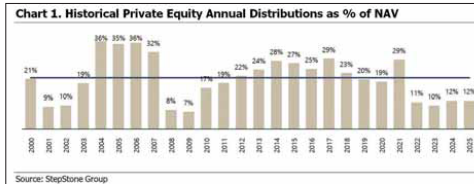
Private Equity Secondaries
Against this backdrop, the private equity secondaries market has emerged as a key mechanism supporting liquidity within the asset class. Secondary transactions allow investors to transfer existing fund interests or company exposures without requiring underlying exits. Institutional investors utilize secondaries to rebalance allocations, while fund managers employ continuation vehicles to provide liquidity options to investors and extend ownership of high-performing assets in a slower exit environment.

For buyers, secondaries offer access to more mature assets with greater cash flow visibility and shorter duration risk compared with traditional primary market commitments. As private markets adjust to a new distribution environment, secondaries have evolved as a liquidity solution and an investment strategy positioned to benefit from the private equity market's ongoing transition.

The New Private Equity Liquidity Regime

The recent slowdown in private equity distributions may represent more than a cyclical interruption and the industry may be transitioning toward a new liquidity regime shaped by longer holding periods and greater reliance on alternative exit pathways.

Within this evolving landscape, secondary markets, continuation vehicles and alternative realization strategies are likely to play a more permanent role in maintaining capital mobility across private equity portfolios. The industry's "liquidity moment" therefore reflects not



only a response to recent market conditions, but a broader maturation of private markets.

The shift in private equity liquidity dynamics carries important implications for private wealth investors. The recent slowdown in distributions highlights that liquidity management is becoming an increasingly central consideration in private market portfolio construction.

For high-net-worth investors and family offices, pacing commitments across vintages, strategies and liquidity profiles is increasingly important as realization timelines have become less predictable. In response, semi-liquid private market structures have gained traction within the wealth segment. These structures aim to balance long-term private market exposure with periodic subscription and redemption mechanisms, offering greater flexibility compared with traditional closed-end funds. For private wealth portfolios, success increasingly depends not only on manager selection and return expectations, but also on liquidity planning aligned with investors' broader financial objectives.

Key Takeaways
■ Private equity has matured into a core component of diversified portfolios, with AUM of ~\$9.8 trillion as of 2025.

■ Liquidity dynamics have shifted. Distributions have fallen sharply from historical averages, driven by reduced exit activity.

■ Slower Distributions combined with ongoing capital calls have resulted in overallocations, highlighting investors' need for liquidity.

■ Secondaries and continuation vehicles are now structural tools for investors to manage liquidity.

■ Semi-liquid structures expand wealth access complementing secondaries while balancing long-term exposure with portfolio cash flow needs.

■ Strategic portfolio planning is critical and in this "liquidity moment", success depends on manager selection as well as liquidity planning.

Disclaimer
The information and opinions contained in this report have been obtained or de-

rived from sources that Watani Investment Company KSCC ("NBKW") believes are reliable without being independently verified as to their accuracy or completeness. NBKW believes the information and opinions expressed in this report are accurate and complete; however, NBKW gives no representations or warranty, express or implied, as to the accuracy or completeness of the content. Additional information may be available upon request. NBKW accepts no liability for any direct, indirect, or consequential loss arising from the use of the content. This report shall not be considered investment, legal, accounting or tax advice or a representation that any investment or strategy is suitable or appropriate for the individual circumstances or otherwise constitutes a personal recommendation. It is not to be relied upon as a substitution for the exercise of independent judgment. In addition, NBKW may have issued, and may in the future issue, other reports that are inconsistent with and reach different conclusions from the information presented in this report. Those reports reflect the different assumptions, views, and analytical methods of the analysts who prepared the reports, and NBKW is under no obligation to ensure that such other reports are brought to your attention. The value of any investment or income may fall as well as rise and you may not get back the full amount invested. Past performance should not be taken as an indication or guarantee of future performance, and no representation or warranty, express or implied, is made regarding future performance. Information, opinions, and estimates contained in this report reflect a judgment at the report's original date of publication by NBKW and are subject to change without notice. The content is provided for general circulation and promotional purposes only. No necessary information about the content of this document has been omitted.

Regional Coverage

19 Apr 2026



أخبار الكويت

«الوطني للثروات»: 9.8 تريليون دولار ملكية خاصة مدارة عالمياً... 2025

- التدفقات النقدية تعتمد على الطروحات الأولية أو البيع الإستراتيجي أو صفقات الصناديق
- «الأسواق الثانوية» باتت حلاً للسيولة والاستفادة من تحول سوق الملكية الخاصة
- هياكل الأسواق الخاصة شبه السائلة تكتسب زخماً بإدارة الثروات

أشارت «الوطني للثروات» في أحدث تقارير سلسلة قيادة الفكر، إلى أن الملكية الخاصة شهدت تحولاً ملحوظاً السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لعدد كبير من المستثمرين بما فيهم الأفراد ذوو الملاءمة المالية العالية. وأوضحت في تقريرها أنه على مدار العقدين الماضيين، كانت العوائد الجذابة، ومزايا التنوع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة، هي المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام، مبيّنة أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والأداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً في مجال الملكية الخاصة نحو 9.8 تريليون دولار 2025.

ويلحظ التقرير أنه على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على حركة التداول اليومي، بل على أحداث التخارج؛ مثل الطروحات العامة الأولية «IPOs»، أو البيع الإستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق. وتاريخياً، سمحت أسواق التخارج المستقرة للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتزامن مع ذلك، جمع أموالاً لصناديق جديدة، ما خلق دورة ذاتية التعزيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع.

صدمة السيولة

ويشير التقرير إلى أن قطاع الملكية الخاصة، لطالما اتسم بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة. إلا أن هذا المشهد تغير جذرياً 2022، حيث أدى الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية إلى ضغط مكثرات الربحية وارتفاع تكاليف التمويل وزيادة تقلبات السوق. ونتج عن ذلك اتساع الفجوة في التقييمات بين المشترين والبائعين، ما أدى إلى تراجع حاد في أنشطة التخارج، انخفضت التوزيعات النقدية للمستثمرين إلى نحو 10% فقط من إجمالي الأصول المدارة 2023. ورغم بدء التعافي، إلا أن النشاط لا يزال دون المستويات التاريخية المعهودة.

حاجة السيولة

ورأى التقرير أنه نتيجة لانخفاض التوزيعات، تلقى المستثمرون تدفقات نقدية من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة أقل من المتوقع، ما حدّ قدرتهم على إعادة ضخ الأموال في صناديق جديدة. وبالاقتران مع استمرار طلبات سحب رأس المال وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يتجاوزون نسبة التعرّض المحددة لفئة الملكية الخاصة في محافظهم، ما ساهم في تباطؤ أنشطة جمع الأموال واتخاذ قرارات تخصيص أكثر انتقائية بين المستثمرين. ولأن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على «إعادة تدوير رأس المال»، فإن بيئات التوزيع الضعيفة تخلق ضغوطاً هيكلية تتطلب حلولاً مبتكرة لتوفير السيولة.

واعتبر التقرير أنه في ظل هذه المعطيات، برزت أسواق الاستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة كألية محورية لدعم

MENAFN



الوطنى للثروات 89 تريليونات دولار الأصول المدارة عالميا بالملكية الخاصة

ذكرت مجموعة الوطنى للثروات، ضمن تقريرها قيادة الفكر، أن الملكية الخاصة شهدت تحولا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لعدد كبير من المستثمرين بمن فيهم الأفراد ذوو الملاءمة المالية العالية. فعلى مدار العقدين الماضيين، كانت العوائد الجذابة، ومزايا التنوع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيدا عن تقلبات الأسواق العامة، هي المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام. ولفت التقرير إلى أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والأداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالميا في مجال الملكية الخاصة نحو 9.8 تريليونات دولار في 2025.

نموذج السيولة

وأشار تقرير «الوطنى للثروات» إلى أنه على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على حركة التداول اليومي، بل على أحداث الخارج، مثل الطروحات العامة الأولية (IPOs)، أو البيع الاستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق. وتاريخيا، سمحت أسواق الخارج المستقرة للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتزامن مع ذلك، جمع أموال لصناديق جديدة، مما خلق دورة ذاتية التعزيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع.

وذكر التقرير أنه لطالما اتسم قطاع الملكية الخاصة بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة. إلا أن هذا المشهد تغير جذريا في عام 2022، حيث أدى الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية إلى ضغط مكررات الربحية وارتفاع تكاليف التمويل وزيادة تقلبات السوق.

كل يوم

«الوطني للثروات»: تحولات السيولة تعيد رسم خريطة الملكية الخاصة عالمياً

أفادت شركة الوطني للثروات، في تقرير ضمن سلسلة «قيادة الفكر»، بأن الملكية الخاصة شهدت تحولاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية، إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لشريحة واسعة من المستثمرين، بما فيهم الأفراد ذوو الملاحة المالية العالية. وعلى مدار العقد الماضي، شكّلت العوائد الجذابة، ومزايا التنوع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة، المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام.

وأضافت أنه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والأداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً في مجال الملكية الخاصة نحو 9.8 تريليونات دولار في عام 2025.

نموذج السيولة

وأوضحت الشركة أن التدفقات النقدية في الملكية الخاصة، على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد على حركة التداول اليومي، بل على أحداث التخارج، مثل الطروحات العامة الأولية، أو البيع الاستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق.

وأشارت إلى أن أسواق التخارج المستقرة سمحت تاريخياً للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتوازي جمع أموال لصناديق جديدة، ما خلق دورة ذاتية التعزيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع.

صدمة السيولة

وأشارت إلى أن قطاع الملكية الخاصة اتسم تاريخياً بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة، إلا أن هذا المشهد تغير بشكل جذري في عام 2022. وبيّنت أن الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية ضغط على مكورات الربحية، ورفع تكاليف التمويل، وزاد من تقلبات السوق، ما أدى إلى اتساع الفجوة في التقييمات بين المشتريين والبائعين، وبالتالي تراجع حاد في أنشطة التخارج.



«الوطني للثروات»... تقارير قيادة الفكر: السيولة في قطاع الملكية الخاصة

admin / أبريل، 2026

شهدت الملكية الخاصة تحولاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من كونها فئة استثمارية موجهة نحو الاستثمارات المؤسسية إلى عنصر محوري في المحافظ الاستثمارية لعدد كبير من المستثمرين، بمن فيهم الأفراد ذوو الملاءمة المالية العالية. فعلى مدار العقدين الماضيين، كانت العوائد الجذابة، ومزايا التنويع، والقدرة على خلق قيمة تشغيلية بعيداً عن تقلبات الأسواق العامة، هي المحرك الأساسي لطلب المستثمرين المستدام.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ساهمت معدلات الفائدة المنخفضة والأداء القوي لأسواق الأسهم في تسريع نمو هذا القطاع، حتى بلغت الأصول المدارة عالمياً في مجال الملكية الخاصة نحو 9.8 تريليونات دولار في 2025.

نموذج السيولة في الملكية الخاصة

على عكس الأسهم العامة، لا تعتمد التدفقات النقدية في الملكية الخاصة على حركة التداول اليومي، بل على أحداث التخارج، مثل الطروحات العامة الأولية (IPOs)، أو البيع الاستراتيجي، أو الصفقات بين الصناديق. تاريخياً، سمحت أسواق التخارج المستقرة للصناديق بتوزيع رأس المال على المستثمرين، وبالتزامن مع ذلك، جمع أموال لصناديق جديدة، مما خلق دورة ذاتية التعزيز من تدفق رؤوس الأموال دعمت نمو القطاع.

قطاع الملكية الخاصة لطالما اتسم بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة بلغت في المتوسط نحو 21% من إجمالي الأصول المدارة

صدمة السيولة في الملكية الخاصة

لطالما اتسم قطاع الملكية الخاصة بمعدلات توزيعات سنوية مستقرة، بلغت في المتوسط نحو 21 في المئة من إجمالي الأصول المدارة. إلا أن هذا المشهد تغير جذرياً في عام 2022، حيث أدى الارتفاع السريع في أسعار الفائدة العالمية إلى ضغط مكررات الربحية وارتفاع تكاليف التمويل وزيادة تقلبات السوق. نتج عن ذلك اتساع الفجوة في التقييمات بين المشترين والبائعين، مما أدى إلى تراجع حاد في أنشطة التخارج. ونتيجة لذلك، انخفضت التوزيعات النقدية للمستثمرين إلى حوالي 10 في المئة فقط من إجمالي الأصول المدارة في 2023. ورغم بدء التعافي، فإن النشاط لا يزال دون المستويات التاريخية المعهودة.

التداعيات: الحاجة الملحة للسيولة

نتيجة لانخفاض التوزيعات، تلقى المستثمرون تدفقات نقدية من استثماراتهم في صناديق الملكية الخاصة أقل من المتوقع، مما حدّ من قدرتهم على إعادة ضخ الأموال في صناديق جديدة. وبالاقتران مع استمرار طلبات سحب رأس المال، وجد العديد من المستثمرين أنفسهم يتجاوزون نسبة التعرض المحددة لفئة الملكية الخاصة في محافظهم. لقد ساهم هذا الوضع في تباطؤ أنشطة جمع الأموال واتخاذ قرارات تخصيص أكثر انتقائية بين المستثمرين. ولأن نموذج الملكية الخاصة يعتمد أساساً على «إعادة تدوير رأس المال»، فإن بيئات التوزيع الضعيفة تخلق ضغوطاً هيكلية تتطلب حلاً مبتكرة لتوفير السيولة.

الأسواق الثانوية تمنح المشترين القدرة على الوصول لأصول أكثر نضجاً تتميز بوضوح أكبر في التدفقات النقدية ومخاطر زمنية أقل مقارنة بالتزامات السوق الأولية التقليدية

السوق الثانوية للملكية الخاصة

في ظل هذه المعطيات، برزت أسواق الاستثمارات الثانوية في الملكية الخاصة كآلية محورية لدعم السيولة ضمن هذه